S/PV.9323

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9323**

الأربعاء، 17 أيار/مايو 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرسفيل	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة جارو – دارنو
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد فيرناندیز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-13905 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالي أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانز غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيدة ياسمين الإرياني، المديرة التنفيذية المشاركة للإنتاج المعرفي، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غروندبرغ.

السيد غروندبرغ (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني أن أكون معكم، سيدتي الرئيسة، شخصيا اليوم لإطلاع المجلس على الحالة في اليمن وعلى جهودي للتوصل إلى اتفاق بشأن طريقة للمضي قدما يمكنها أن تنهي النزاع بشكل مستدام.

منذ إحاطتي السابقة (انظر S/PV.9304)، واصلت تفاعلي مع الأطراف اليمنية والمحاورين الإقليميين للتوصل إلى وقف لإطلاق النار وبدء عملية سياسية. إذ التقيت برئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي في عدن ومع قيادة أنصار الله ممثلة بمهدي المشاط في صنعاء. كما التقيت بكبار المسؤولين الإقليميين واليمنيين في الرياض وأبو ظبي وكبار المسؤولين الأمريكيين في واشنطن العاصمة.

وتشجعني المناقشات الإيجابية والمفصلة التي أجريتها. وأظهر جميع المحاورين تفهما لضخامة ما هو معرض للخطر، وأظهروا استعدادا للمشاركة البناءة في الطريق إلى الأمام. وهناك تصميم واضح من جميع الأطراف على إحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق بشأن التدابير الإنسانية والاقتصادية، ووقف دائم لإطلاق النار، واستئناف العملية السياسية التي يقودها اليمنيون تحت رعاية الأمم المتحدة. أرحب أيضا بالجهود المستمرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان لدعم دور الوساطة الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

بينما يجري إحراز تقدم، لا تزال هناك مسائل تتطلب مزيدا من المناقشة. وبالتصميم المستمر من الأطراف اليمنية، بدعم متماسك ومنسق من المجتمعين الإقليمي والدولي، أعتقد أنه يمكن حل المسائل العالقة وأن الأطراف ستتمكن من الالتزام باتفاق. والواقع أن الأطراف ملتزمة بالبناء على التقدم المحرز حتى الآن واتخاذ خطوات حاسمة نحو التوصل إلى حل سلمي وشامل.

وكما ذكرت في إحاطاتي السابقة، هيأت الهدنة بيئة مواتية ونقطة انطلاق للبناء نحو الخطوات التالية. وبعد مرور أكثر من عام على إعلانها وسبعة أشهر على انتهائها رسميا، لا تزال الهدنة تنفذ. ويستفيد اليمنيون من الرحلات التجارية من وإلى مطار صنعاء ومن الوقود والسفن التجارية الأخرى التي تدخل عبر ميناء الحديدة. وبينما تستمر الحوادث العسكرية المتفرقة، فإن مستويات الأعمال العدائية أقل بكثير مما كانت عليه قبل الهدنة.

لكن هشاشة الوضع العسكري والحالة الاقتصادية المتردية والتحديات اليومية التي تواجه الشعب اليمني هي تذكيرات دائمة لنا بالسبب في أهمية التوصل إلى اتفاق أكثر شمولا بين الأطراف. وتسلط التقارير المستمرة عن العنف عبر الخطوط الأمامية، ولا سيما في محافظات الجوف وتعز ومأرب وصعدة، الضوء على هشاشة الوضع الحالي وتؤكد الحاجة إلى وقف رسمي لإطلاق النار. ويساورني القلق بنفس القدر إزاء تدهور الوضع الاقتصادي والقيود المفروضة على حرية التنقل وتأثيرها على النشاط الاقتصادي وسبل عيش الناس. إن عجز الحكومة اليمنية عن تصدير النفط، الذي ولد أكثر من نصف إجمالي إيرادات الحكومة في العام الماضي، يجهد قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب اليمني. والسياسات المالية والاقتصادية

غير المتسقة في مناطق مختلفة من البلد أضرت كثيرا بالمواطنين والشركات، حيث تواجه الشركات حالة من عدم اليقين بشكل خاص في صنعاء والمحافظات المحيطة بها. ويعني عدم التعاون بين الأطراف بشأن المسائل النقدية والمالية الحرجة أن هذه التحديات ستزداد سوءا وربما تصبح أكثر رسوخا.

وعلى الرغم من تلك التحديات العميقة، هناك مجال للتفاؤل الحذر. ففي الأسابيع الأخيرة، اتخذ الطرفان بعض الخطوات الإيجابية الإضافية. ففي أعقاب الإفراج عن 887 محتجزا الشهر الماضي، بتيسير من مكتبنا واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبدعم سخي من الحكومة السويسرية، أفرجت المملكة العربية السعودية وأنصار الله من جانب واحد عن محتجزين إضافيين. وأنا واثق من أن عمليات الإفراج تلك ستبني مزيدا من الثقة بين الطرفين وتدعم تهيئة بيئة مؤاتية للحوار. ولكن في حين تشكل كل عملية من عمليات الإفراج خبرا إيجابيا للمحتجزين وعائلاتهم، لا يزال آلاف آخرون محتجزين. ولذلك، أدعو الأطراف إلى مواصلة العمل مع مكتبي للوفاء بالتزاماتها بإطلاق سراح جميع المحتجزين لأسباب تتصل بالنزاع، بما يتماشى مع اتفاق ستوكهولم.

احتفلنا قبل أسبوعين بالضبط، 3 أيار/مايو، بالذكرى السنوية الثلاثين لليوم العالمي لحرية الصحافة. ولئن كان الإفراج مؤخرا عن أربعة صحفيين في إطار اتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين خطوة طيبة، فإن الإعلاميين في جميع أنحاء اليمن ما زالوا يواجهون التهديدات والمضايقات والسجن ومصادرة مكاتبهم وأصولهم. وأدعو الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي بالإفراج الفوري عن جميع من لا يزالون رهن الاحتجاز التعسفي، بمن فيهم الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والمعارضون السياسيون وغيرهم من المدنيين المحتجزين تعسفا.

لإنهاء النزاع، يجب أن يكون حجر الزاوية في أي اتفاق على سبل المضي قدما هو استئناف العملية السياسية التي يقودها اليمنيون تحت رعاية الأمم المتحدة. والصعوبات التي وصفتها، إلى جانب التحديات العديدة الأخرى التي يواجهها اليمن، لا يمكن معالجتها بحلول جزئية أو مؤقتة. وإطلاق عملية سياسية جامعة وشاملة هو السبيل الوحيد الممكن لإقامة شراكة سياسية جديدة على نحو مستدام وللوفاء بوعد بناء مستقبل يسوده الأمن والاستقرار الاقتصادي وتعمل فيه مؤسسات الدولة بفعالية ويستعيد فيه اليمن علاقاته السلمية مع جيرانه. وسيتعين أن تعالج هذه العملية القضايا المعقدة المتعلقة بمستقبل اليمن على المدى الطويل ويجب أن تبدأ في أقرب وقت ممكن.

وسيكون استيعاب تلك العملية للجميع أمرا أساسيا أيضا لضمان استدامة أي حل سياسي. وقد أكد الحوار الذي عُقد مؤخرا بين عدد من الجماعات السياسية الجنوبية في عدن مرة أخرى الحاجة الملحة لأن يعقد اليمنيون حوارا ويحددون مستقبلهم بشكل جماعي من خلال عملية يقودها اليمنيون وترعاها الأمم المتحدة. ويجب الاستماع إلى أصوات جميع اليمنيين في تلك العملية. ولا يقل أهمية عن ذلك المشاركة والتمثيل الهادفان للنساء والشباب، فضلا عن المجتمع المدني، في جميع جوانب عملية السلام، تمشيا مع القرار 1325 (2000). والمشاركة الهادفة والفعالة لا تتعلق بعدد النساء والمشاركين من المجتمع المدني فحسب، بل تتعلق أيضا بتوفير مساحة للنساء وممثلي المجتمع المدني لمعالجة أولوياتهم والإسهام بوجهات نظرهم وخبراتهم. فكثيرا جدا ما تُهمش النساء والمجتمع المدني.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن تقديري لدعم المجلس الثابت. فانخراط المجلس ووحدته بشأن اليمن أمر أقدره كثيرا. وسيصبح دعم المجلس المستمر ومتابعته لأي اتفاق يُبرم أكثر أهمية على المديين الطويل والقصير، فيما يرسم اليمن طريقا نحو مستقبل أكثر سلاما وازدهارا يلبي تطلعات الشعب اليمني.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيد غروندبرغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ووسورنو.

السيدة ووسورنو (*تكلمت بالإنكليزية*): إن هذه أول إحاطة أقدمها إلى المجلس بصفتي مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع الأعضاء.

هناك الكثير من الآمال المعلقة على ما يحدث في اليمن. وثمة أمل في أن تكون هناك نهاية لحرب رهيبة بعد طول انتظار، فضلا عن الأمل في التوصل إلى اتفاق سلام مستدام. وبالنيابة عن وكيل الأمين العام غريفيث، أود أن أثني على المبعوث الخاص على العمل الدؤوب الذي يقوم به لجعل تلك الآمال حقيقة. وأضم صوتي إليه في حث الأطراف على اغتنام تلك الفرصة الهامة. وفي غضون ذلك، يأمل اليمنيون في جميع أنحاء البلد أيضا في الحصول على أشياء أخرى – طعام على المائدة وسقف فوق رؤوسهم وقدرة أطفالهم على الذهاب إلى المدرسة أو اللعب في الخارج دون خوف من الإصابة جراء الألغام الأرضية. وبالنسبة لملايين الناس، لا يزال الحصول على الخدمات الأساسية والتمتع بالسلامة والأمن أمرا بعيد المنال على نحو مثير للجزع. ولكن دوائر العمل الإنساني تواصل التزامها التام ببذل كل ما في وسعها لتلبية هذه الاحتياجات الإنسانية وغيرها في اليمن.

وحتى الآن هذا العام، نجحت وكالات الإغاثة، بالتعاون مع مئات المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات اليمنية المحلية، في إيصال المساعدة الإنسانية إلى أكثر من 11 مليون شخص كل شهر. وخلال الربع الأول من عام 2023، شمل ذلك، على سبيل المثال، توفير معونات غذائية لما يقرب من 10 ملايين شخص شهريا، في حين استفاد قرابة مليون شخص من تحسين فرص الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي ودعم النظافة الصحية. ومع ذلك، لا يزال هناك عاملان حاسمان يحدان من قدرتنا على الوصول إلى الأشخاص الذين نحاول مساعدتهم.

ويتمثل العامل الأول في إمكانية الوصول. فلا يزال العاملون في المجال الإنساني يواجهون عوائق مزمنة تحد من إمكانية الوصول، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع الحوثية. وعلى وجه الخصوص، أدت القيود المستمرة المفروضة على حركة عاملات الإغاثة اليمنيات إلى تعطيل قدرة وكالات الإغاثة على العمل والوصول إلى المحتاجين، ولا سيما النساء والفتيات. وبالمثل، تسببت العقبات التي تعترض قدرتنا على إجراء تقييمات مستقلة للاحتياجات الإنسانية والخدمات التعاقدية في حالات تأخير مطولة وقد تشكل تهديدا لنوعية الاستجابة التي نقدمها. ويأتي ذلك على رأس القيود البيروقراطية والإدارية المستمرة التي تبطئ عملياتنا وتعوقها في كل من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون والخاضعة لسيطرة الحكومة على السواء. ولا تزال دوائر العمل الإنساني على اتصال دائم مع الأطراف في اليمن لحل تلك القضايا وإيجاد سبل لتسهيل الوصول. وكان تحسين البيئة التشغيلية هدفا رئيسيا للبعثة الأخيرة إلى اليمن التي قامت بها مجموعة مدراء برامج الطوارئ – وهي مجموعة مؤلفة من مسؤولين كبار في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية – والتي اختُتمت في وقت سابق من هذا الشهر. وأجرت المجموعة مناقشات صريحة وبناءة ومثمرة بشأن إمكانية الوصول مع كل من سلطات الأمر الواقع وحكومة اليمن. ونأمل أن يكون ذلك بداية تحول إيجابي بشأن إمكانية الوصول. ونُذكر مرة أخرى جميع الأطراف بالتزامها بتيسير المرور السريع وبلا عوائق للإغاثة الإنسانية تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

أما العامل الثاني الذي يحد من قدرتنا على الوصول إلى المحتاجين فهو التمويل. فبعد مرور خمسة أشهر منذ بداية هذا العام، وعلى الرغم من سخاء العديد من الجهات المانحة، لم يُرصد بعد تمويل لحوالي 80 في المائة من النداء الإنساني لليمن. ويهدد هذا النقص بشكل متزايد قدرتنا على تقديم المساعدة المنقذة للحياة ولإيجاد سبل لكسب العيش. وقد تضررت بعض عناصر النداء الخاص باليمن للغاية. فعلى سبيل المثال، لم يتلق دعم المهاجرين واللاجئين سوى تمويل محدود للغاية حتى الآن في عام 2023، على الرغم من أن احتياجات تلك الفئات هائلة. إننا نمر بأوقات اقتصادية عصيبة، ولكن يجب أن نحث الجهات المانحة مرة أخرى على بذل ما في وسعها لتمويل نداء اليمن. وهناك حاجة أيضا لزيادة تمويل العملية المتعلقة بخزان النفط العائم صافر التي تنسقها الأمم المتحدة. وأرحب بمؤتمر إعلان التبرعات الذي استضافته المملكة المتحدة وهولندا في 4 أيار/مايو، والذي جُمع خلاله 8 ملايين دولار إضافية. ويحدوني الأمل في الإعلان عن مزيد من التبرعات لسد الفجوة المتبقية وضمان تمويل العملية بصورة كاملة.

وقد وصلت السفينة البديلة إلى جيبوتي في 7 أيار/مايو. ومن المتوقع أن تصل سفينة الإنقاذ ”انديفور“ NDEAVOR إلى جيبوتي في 22 أيار/مايو تقريبا ومن المنتظر أن تبدأ العملية قبل نهاية الشهر، وهذه أخبار جيدة.

ولكن بينما تبذل دوائر العمل الإنساني كل ما في وسعها لإنقاذ الأرواح وإنهاء أشكال المعاناة الحادة، لا يمكننا التوقف عند هذا الحد. ففي حين نتطلع مبدئيا إلى مستقبل تقل فيه الاحتياجات الإنسانية العاجلة، يجب أن نعزز قدرة اليمن على التعافي.

ولهذا السبب تعمل الأمم المتحدة على إطار اقتصادي منقح يعالج العوامل الاقتصادية الأوسع نطاقا للاحتياجات الإنسانية في اليمن. ونأمل أن يعزز ذلك زيادة التركيز والزخم بشأن البرامج الإنمائية. وفي هذا العام، يدعم المجتمع الإنساني هذه الجهود من خلال الاستثمار في مجالين رئيسيين، هما الإجراءات المتعلقة بالألغام والنتائج المستدامة للمجتمعات المحلية المشردة والعائدين.

ولا تزال الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب تقتل المدنيين وتشوههم، بمن فيهم النساء والأطفال – وستفعل ذلك حيثما وجدت. إنها تحول دون عودة الناس بأمان إلى ديارهم وكسب لقمة العيش، وتعيق إعادة إنشاء الخدمات الأساسية. إن توسيع نطاق برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك من أجل التعافي الاقتصادي والمجتمعي.

وهناك حاجة أيضا إلى دعم المجتمعات المشردة لإعادة توطينها أو لعودتها إلى ديارها وإعادة إدماجها. لا يمكن للناس مواصلة العيش، عاما بعد عام، في خوف من الطرد أو التمييز أو الاضطرار إلى الفرار مرة أخرى. إنهم والمجتمعات التي تستضيفهم بحاجة إلى حلول مستدامة تسمح لهم باستئناف حياتهم من جديد. ويكرس المجتمع الإنساني قدرات هائلة للنهوض بهذه الجهود. وهناك حاجة إلى مشاركة المانحين ودعمهم إذا أريد لتلك الجهود تحقيق النجاح.

بدأت بياني بالحديث عن الأمل. الأمل مهم. إنه يبشر بمستقبل أفضل ويلهمنا لمواصلة الطريق المؤدي إليه. لكن الأمل يتبدد في ظل غياب العمل. لقد حان الوقت لكي تمضي الأطراف بعزم، بدعم المجتمع الدولي الكامل، نحو السلام وإنهاء النزاع. وفي الوقت نفسه، سيواصل المجتمع الإنساني تقديم المساعدات إلى أكبر عدد ممكن من المحتاجين بقدر ما تسمح به مواردنا وإمكانية وصولنا إليهم. وفي الوقت نفسه، سنواصل أيضا العمل لإحراز تقدم في الاقتصاد، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق الإجراءات المتعلقة بالألغام ودعم المجتمعات المتضررة من التشريد.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة الإرياني.

السيدة الإرياني: أشكركم على شرف الدعوة وعلى اهتمام المجلس بالاستماع إلى أصوات يمنية تمثل المجتمع المدني. إن هذا فعلا أمرٌ مهم خاصة أن التطورات الأخيرة في اليمن تؤكد أنه قد حان الوقت لتصمت البنادق ويعلو صوت اليمنيين الذين يتوقون لصياغة مستقبل بلدهم.

اسمي ياسمين الإرياني، أتحدث إليكم اليوم باسم مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية وبصفتي يمنية قبل كل شيء.

لا يخفى على مجلسكم الموقر أن الشعب اليمني يكابد حربا تدور رحاها قرابة عقد من الزمن. حرب لم تستثن أحدا من اليمنيين صغارا وكبارا. دمرت كل جانب من جوانب الحياة: إنسانيا، واقتصاديا، وتعليميا، وصحيا، وبيئيا، واختطفت من اليمنيين قدرتهم على تخيل غد أفضل.

لكني أؤكد لكم، أن اليمنيين شبابا ونساء وبكل شرائحهم قادرون تماما على إعادة بناء بلدهم وتشكيل مستقبله. وأؤكد في ذات الوقت أن هناك مسؤولية دولية مشتركة في إخراج اليمن من أزمته وخلق بيئة تسمح بإعادة دمجه كبلد فاعل في المنطقة والعالم. وتُعد هذه المسؤولية الأخلاقية مضاعفة على كل من تورط بشكل من الأشكال في حرب اليمن خلال السنوات الماضية.

وعليه، أخاطب اليوم مجلسكم الموقر عن الأولويات الملحة لإرساء سلام شامل ومستدام. ومع التنويه بأهمية المحادثات الجارية

بين المملكة العربية السعودية وجماعة الحوثيين، اسمحوا لي أن أؤكد على ما قاله المبعوث الأممي هانس غروندبرج، في إحاطته، إن أي عملية سلام في اليمن لا يمكن أن تتم إلا برعاية أممية. فبينما نحن نرحب بأي محادثات بإمكانها خفض حدة النزاع وفتح مسارات سياسية، إلا أننا نرى أهمية أن تراعي هذه المحادثات مصالح البلد وشعبه ككل، وأن تنضوي تحت مظلة أممية تتكاتف مع جهود سلام محلية.

في هذه المرحلة الحاسمة، يقع على عاتقنا كمجتمع مدني التوقف لتذكير الجميع بأن اليمنيين الذين عانوا ويلات الحرب هم الأحق بالتعبير عن مظالمهم، ومن الضروري الاستماع لأصواتهم والتعامل مع مخاوفهم بإنصاف. إن أي اتفاق سلام متعجل لا ينصف اليمنيين، لن ينهي الصراع أو يعزز الاستقرار الإقليمي. ونشيد هنا بأهمية مفاوضات تبادل الأسرى والمعتقلين الأخيرة وأثرها الإنساني الواسع لكننا نذكر أنه في هذه اللحظة يظل

هناك آلاف المعتقلين والمعتقلات ينتظرون من يفك أسرهم.

لا يجب أبدا مقايضة العدل بالأمن لأننا بهذا نخسر الاثنين.

إن أي تسوية تتجاهل أسس العدالة الانتقالية وتعفي الأطراف المنخرطة في الحرب من مسؤولياتها، ليست فقط خذلانا للضحايا، ولكنها أيضا تخلق تهديدا بتجديد حلقة الصراع والانتقام. ذلك أن معالجة المظالم والتعامل معها يبقى دائما الخيار الأكثر حكمة والأقل كلفة على المدى الطويل.

ومن المهم التذكير بأن اليمن يعيش منذ عقود سلسلة من موجات العنف بسبب التسويات الناقصة وغير المنصفة. لذا، فإن مفهوم العدالة الشاملة الذي أشير إليه يستدعي هندسة عملية سلام تستوفي المبادئ الأساسية

للعدالة وتمنح المواطنين الحق في العيش الكريم، والحصول على نصيبهم العادل في الثروة، والمشاركة في السلطة، وحماية بيئتهم، وتكافؤ الفرص تحت مبدأ مساواة يرفع أي تمييز بينهم – وهنا نذكر بحقوق الأقليات المهمشة والدينية والفئات الأكثر ضعفا.

اسمحوا لي هنا أن أثير أمرا آخر في غاية الأهمية وآمل أن يصب المجلس والمجتمع الدولي جهوده نحوه، وهو حريات النساء ومناهضة كافة أشكال العنف ضدهن. ففي ظل تقلّص الحيز المدني بشكل عام، شهد اليمن تراجعا غير مسبوق في حريات النساء التي اكتسبت بشق الأنفس. يشمل هذا حق النساء في دخول سوق العمل ولعب دور محوري في تنشيط الاقتصاد مع ضمان حمايتهن من أوجه الاستغلال وسوء المعاملة، وكذلك حق الانخراط في السياسة ضمن صناعة القرار وليس المشاركة التمثيلية فقط، إضافة لحق التنظيم وتشكيل الحيز المدني بدون تحريض ضدهن، وحق الحصول على التعليم الجيد والنمو والازدهار، وحرية التنقل والحضور في جميع مناحي الحياة العامة. لا ينبغي أبدا توظيف هذه الحقوق الأساسية كأداة للضغط أو فرض النفوذ، فهي ليست للمساومة.

لا أخفيكم إحباطي من موقف الفاعلين الدوليين تجاه السياسات الممنهجة ضد النساء. حيث يظهر أن المجتمع الدولي يتعامل معها كعقبات إجرائية تطال فقط النساء العاملات في مجال الإغاثة الإنسانية ويمكن التفاوض عليها. في الحقيقة هذه سياسات ممنهجة تعيد تشكيل المجتمع بأسره، وإن لم يتم التصدي لها اليوم قد نجد أنفسنا في واقع يُمحى فيه دور المرأة تماماً من الحياة العامة سواء في المدارس والجامعات أو أروقة السياسة. واكتفاء المجتمع الدولي بموقف المتفرج فيه قدر كبير من التخاذل أو حتى التواطؤ.

اسمحوا لي أيضا أن أشير إلى أهمية شمول أي عملية سياسية لحزمة أولويات اقتصادية، فبالرغم من تقلص حدة الصراع إلا أن غالبية اليمنيين لا زالوا ينامون غير مطمئنين بسبب التهديدات المتعلقة بأمنهم الاقتصادي.

يُعد التوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية أحد الدوافع الرئيسية للصراع في اليمن. فالتنافس على هذه الموارد الشحيحة بين مختلف القوى وصل حد فرض أعباء وجبايات مالية تفوق طاقة الشعب الذي يعاني أساسا من الفقر المدقع في ظل تسخير الأنشطة الاقتصادية لخدمة اقتصاد الحرب، بما في ذلك المساعدات الإنسانية. لذا، يُحتم

على المجتمع الدولي عامة ودول الجوار الخليجي بالأخص لعب دور ريادي في تنشيط حركة اقتصادية شاملة عبر استثمارات وبرامج دعم مستدامة وتأهيل اليمن لإدماجه اقتصاديا في المنطقة وفي النظام المالي العالمي وتسهيل إجراءات دخول اليمنيين إلى أسواق العمل في بلدان الجوار.

هناك أيضًا قضية مهمة أُهملت لعقود رغم ارتباطها المباشر باقتصاد اليمن ومستقبله، وهي العدالة البيئية. نشهد في خزان صافر المتهالك مثالا سافرا على التوظيف العسكري والسياسي لتهديد بيئي قد يمس الملايين من سكان المنطقة ويفتك بالتوازن البيئي الهش للبحر الأحمر. وبينما تُبذل الجهود حاليا لنقل الوقود من خزان صافر إلى ناقلة بديلة، يتساءل العديد من اليمنيين عما إذا تم الحصول على ضمانات كافية بأن الأطراف المسلحة لن تهدد باستهداف الناقلة الجديدة مستقبلا. وتستمر أيضا استثمارات شركات النفط دون اكتراث للبيئة وصحة المواطنين والمزارع والمراعي المجاورة وبدون رقيب.

وإضافة إلى هذه الممارسات المهددة للبيئة، فقد بات اليمن، الذي يعاني من أزمة مياه حادة، أحد أكثر الدول عرضة لتبعات تغير المناخ. ومع تكرر الظواهر المناخية المتطرفة كالسيول والأعاصير وموجات الجفاف، تأثرت سبل عيش ومساكن المواطنين وأدت في كثير من الأحيان إلى نزوح متكرر. وبالرغم من هذا، يظل اليمن خارج المفاوضات الدولية حول العدالة البيئية وبقدرة محدودة على الوصول لصناديق التكيف المناخي. لذا، فإن تخصيص برامج لحماية البيئة والتكيف مع تغير المناخ تعتبر ضرورة ملحة لتنشيط وتعافي قطاعات إنتاجية حيوية يعتمد عليها اليمنيون، كالصيد والزراعة وتربية النحل.

لقد واكب المجلس الأحداث الجارية في اليمن منذ عام 2015 وما قبله، ومن المهم استمرار انخراطه لضمان انتقال اليمن إلى مرحلة آمنة تنطوي على عملية شاملة تُرسي السلام على أساس متين وتتيح لليمنيين السير على خطى التعافي وإعادة بناء بلدهم.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة الإرياني على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص غروندبرغ على إحاطته وعلى العمل الشاق جدا الذي يقوم به فريقه. كما أشكر السيدة ووسورنو والسيدة الإرياني على إحاطتيهما.

وأود أن أبدأ بالترحيب بالتقدم القوي نحو إيجاد حل للتهديد الكبير الذي يشكله خزان النفط العائم صافر وخطر تسرب أكثر من مليون برميل من النفط إلى البحر الأحمر. ففي الأيام الأخيرة، كما سمعنا من السيدة ووسورنو، وصلت كل من السفينة البديلة وسفينة الخدمة بالقرب من الموقع، والأهم من ذلك، في أعقاب مناسبة جمع الأموال التي اشتركت المملكة المتحدة وهولندا في تنظيمها في وقت سابق من هذا الشهر، أعلنت الأمم المتحدة أن لديها تمويلا كافيا لبدء عملية الطوارئ لنقل النفط من السفينة. ولكن، كما قالت السيدة ووسورنو، هناك الكثير مما يجب عمله. وأعتقد أن لا أحدا منا هنا يريد جمع الأموال المطلوبة للتنظيف وقدرها 20 بليون دولار ذا لم نتمكن من تجنب تسرب كارثي. وتحتاج الأمم المتحدة إلى 43 مليون دولار لاستكمال العملية. وأشجع مرة أخرى على تقديم تبرعات حتى نتمكن من التوصل إلى حل دائم لتلك القنبلة الموقوتة للبيئة والتجارة العالمية وسبل عيش الملايين من السكان المحليين ومن إيصال المساعدات المنقذة للحياة في اليمن.

ثانيا، ترحب المملكة المتحدة بالعمل الإيجابي الذي قامت به جميع الأطراف للاستفادة من الظروف الشبيهة بالهدنة في اليمن خلال العام المنقضي. وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة العمل معا بصورة بناءة وخلاقة والتفاوض بحسن نية من أجل إحلال سلام دائم وشامل للشعب اليمني. ومثّلت زيارتا الوفدين السعودي والعماني مؤخرا إلى صنعاء خطوات قيمة نحو التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار، وأحث الطرفين على التواصل بشكل بناء وبروح من التوافق. ويجب أن ينصب تركيزنا على قبول أن تتاح لجميع اليمنيين إمكانية الوصول إلى جميع مصادر الدخل. وإطلاق عملية سلام شاملة للجميع، تحت

رعاية الأمم المتحدة، هو السبيل الوحيد لإنهاء الحرب المروعة. ومما يطمئنني أيضا الوحدة التي يواصل المجلس إظهارها، والتي أشار إليها السيد غروندبرغ. ويحدوني الأمل في أن نتمكن من مواصلة العمل معا لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إحلال السلام في اليمن.

أخيرا، أود أن أردد شواغل السيدة ووسورنو. فعلى الرغم من السلام النسبي في اليمن خلال العام المنقضي، لا يزال 21,6 مليون شخص، أو ثلثا السكان، في حاجة إنسانية ماسة. وبينما أرحب بجهود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تأمين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون قيود، ما زلنا نرى عقبات تعترض حرية تنقل النساء والرصد والتقييم المستقلين والاختيار العادل لمقدمي الخدمات. وكما سمعنا، فإن الاستجابة الإنسانية تواجه بالفعل تحديات تمويلية شديدة. وتشكل هذه العوائق أعباء إضافية، يمكن تجنبها بالكامل، على الجهود الإنسانية، وفي نهاية المطاف على الشعب اليمني.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ وجميع مقدمي الإحاطات على ما قدموه من معلومات مستكملة. وأرحب أيضا بحضور ممثل اليمن جلسة اليوم.

يستمر منذ فترة التواصل الوثيق بين الأطراف المعنية بشأن الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سياسية للحالة في اليمن ويتواصل سعيها لإنهاء معاناة الشعب اليمني، وهو ما تقدره الصين. وينبغي للأطراف أن تحافظ على الزخم الحالي وأن تكثف الحوار والمشاورات وأن تضع توقعات معقولة وأن تبدي مرونة، حسب الاقتضاء، من أجل التوصل إلى حلول مقبولة لجميع الأطراف للمسائل المعلقة بأسرع ما يمكن. وقد زار المبعوث الخاص غروندبرغ مؤخرا عدن وصنعاء بالإضافة إلى بلدان أخرى في المنطقة في محاولة لتعزيز العملية السياسية. وستواصل الصين دعم عمله.

وقد خفت حدة الحالة الأمنية في اليمن نسبيا مؤخراً. ومع ذلك، لا تزال حوادث تبادل إطلاق نار متفرقة تقع في تعز وأماكن أخرى، مما يتسبب في سقوط ضحايا مدنيين، وتشعر الصين بالقلق إزاء ذلك. ونحث جميع الأطراف في اليمن على وضع مصالح الناس أولا من خلال مواصلة الطريق نحو الحلول السياسية والتخلي عن الوسائل العسكرية والتعاون بنشاط مع المبعوث الخاص حتى يمكن تحقيق وقف شامل لإطلاق النار وتهيئة بيئة مواتية للعملية السياسية في أقرب وقت ممكن.

يعاني اليمن واحدة من أسوأ الحالات الإنسانية التي يشهدها بلد مدرج على جدول أعمال المجلس. وكانت حادثة التدافع الأخيرة في صنعاء مفجعة. ويجب على المجتمع الدولي زيادة استثماراته الإنسانية والإنمائية في اليمن لوقف التدهور المستمر على الجبهة الإنسانية. ويجب تمويل العمليات الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن بالكامل ورفع القيود غير المعقولة المفروضة على هذه العمليات على الفور.

وتوشك السفينة البديلة لخزان النفط صافر على الوصول إلى ميناء الحديدة. وتأمل الصين أن تمضي عملية نقل النفط الخام كما هو مخطط لها وأن تُجمع أموال الميزانية وتصبح متاحة قريبا.

لا يمكن النظر إلى التسوية السياسية للحالة في اليمن بمعزل عن الديناميات الإقليمية. ويسرنا أن نشهد موجة كبيرة من المصالحة وأن نسمع نداء واضحا للتضامن بين بلدان الشرق الأوسط. وهناك بوادر إيجابية على السلام والاستقرار الإقليميين وبدأت تظهر ظروف جديدة ومواتية لتحسين الحالة في اليمن. وما فتئت الصين تشجع الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، كما أنها تشارك في التنمية والرخاء وتُيسرالوحدة والاعتماد على الذات. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لتقديم الدعم النشط لجهود بلدان المنطقة لتعزيز التضامن والتعاون والدخول في حوار والتشاور. وسنواصل العمل لتحقيق السلام والهدوء في المنطقة بأسرع ما يمكن.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وموزامبيق، وبلدي غانا.

نشكر المبعوث الخاص هانس غروندبرغ، والسيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على

إحاطتيهما، ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة. ونحيط علما أيضا بملاحظات مقدمة الإحاطة باسم المجتمع المدني.

ترحب مجموعة الدول الأفريقية الثلاث بمناخ التفاؤل الذي هيأه أصحاب المصلحة الرئيسيون في الآونة الأخيرة لإيجاد حل دائم للنزاع اليمني، بما في ذلك التفاعل المستمر بين المملكة العربية السعودية والحوثيين، فضلا عن دور الوسيط الذي تلعبه سلطنة عمان. ونعتقد أن تلك التفاعلات تظل أساسية، وأي محاولة من جانب أي طرف لعكس مسار التقدم الضئيل الذي يجري إحرازه ستؤدى إلى نتائج عكسية ولا ينبغي قبولها. ولذلك، نؤكد دعمنا لهذه الجهود التي تقودها بلدان المنطقة، والتي نعتبر أنه لا غنى عنها في التصدي للأزمة على نحو مستدام.

وترى المجموعة أن عملية سياسية يملكها ويقودها اليمنيون تكمن في قلب التوصل إلى حل مستدام للأزمة. ولذلك، نشجع على دعم المجتمع الدولي لهذه العمليات بطريقة تعزز الثقة والاطمئنان اللازمين لتوطيد المكاسب التي يجري تحقيقها في الحل السلمي لذلك النزاع الذي طال أمده. نعتبر تصميم المبعوث الخاص على العمل عن كثب مع أصحاب المصلحة الإقليميين واليمنيين مفيدا ونشجع ذلك لكفالة أن تصب المحادثات التي تيسرها عُمان جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل عملية سياسية بين اليمنيين بشأن حوكمة سياسية واقتصادية وأمنية في المستقبل. ونشدد على أهمية الاستفادة من خطة الإفراج التي تم التوصل إليها بين الحكومة اليمنية والحوثيين، والتي أدت إلى إطلاق سراح حوالي 900 محتجز مرتبط بالنزاع الشهر الماضي. ونشجع الأطراف على مواصلة جهودها من أجل الإفراج عن المزيد من الصحفيين، لأنه يمكن لتلك البادرة الرمزية المساعدة على بناء الجسور وتعزيز بناء الثقة بين الأطراف لمعالجة الجوانب الأخرى للأزمة. ولا نزال نقدر الإسهام القيم لجميع أصحاب المصلحة، ولا سيما اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

عند رسم مسار نحو تحقيق سلام مستدام في اليمن، من الضروري لجميع الأطراف تعميق التزامها بالحفاظ على وقف رسمي لإطلاق النار على الصعيد الوطني ومنح الشعب اليمني الفرصة لامتلاك زمام مستقبله السياسي في نهاية المطاف. وعلاوة على ذلك، نحث على إعطاء الأولوية لاستيعاب الجميع من خلال تسخير إمكانات المرأة في العمليات السياسية الجارية من أجل تحقيق سلام دائم في البلد. ونشيد بالمبعوث الخاص على التزامه بالتعامل مع الجهات الفاعلة بطريقة تعزز المشاركة المجدية للمرأة في عملية السلام، ونرحب بالمزيد من ذلك الدعم. وعلى الرغم من المكاسب المتواضعة التي يتم تحقيقها، لا نزال نشعر بالقلق إزاء التحديات المستمرة، بما في ذلك استمرار إغلاق الطرق الرئيسية المؤدية إلى تعز والتحديات المتعلقة بدفع رواتب موظفي القطاع العام في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. وفي هذا الصدد، ندعو الأطراف إلى إعطاء الأولوية لمصلحة الشعب اليمني وإظهار التزامها الكامل بعملية السلام من أجل الحفاظ على الحالة الأمنية الهشة في البلد.

إن الوضع الإنساني المتدهور مثير للقلق، حيث يحتاج ما يقدر بنحو 21,6 مليون شخص إلى المساعدات. واليوم، لا يحصل سوى 11 مليون شخص على المساعدات كل شهر. ولذلك، من الأهمية بمكان التصدي على وجه الاستعجال للتحديات التي تقوض جهود الإغاثة، بما في ذلك القيود المفروضة على الوصول وأوجه التدخل في الأنشطة الإنسانية. نحن ممتنون لسخاء المانحين، ونشجعهم والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا على النظر في زيادة دعمهم التمويلي لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2023 من أجل تمكينها من تحقيق هدف جمع 4,3 بلايين دولار المطلوبة للمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب. ونكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف لتيسير المرور الآمن والسريع وبلا عوائق للمساعدات الإنسانية إلى جميع المدنيين المحتاجين وحماية العاملين في المجال الإنساني وأصول المساعدات الإنسانية، تماشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وفي سياق متصل، نعرب عن قلقنا إزاء تطبيق نظام المحرم خلال العام الماضي، الذي يشترط أن تكون النساء برفقة أولياء أمور ذكور في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. وفي هذا الصدد،

نجدد مطالبتنا للحوثيين باحترام التزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما أن الخطر الذي تشكله الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في اليمن، الذي يؤدي إلى وقوع إصابات بين المدنيين، يثير قلقا بالغا ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجته. ولذلك، ندعو إلى تعاون دولي ومحلي فعال لمعالجة مسألة الألغام الأرضية والذخائر المتفجرة معالجة شاملة.

مما لا شك فيه أن الاقتصاد اليمني القوي هو جزء من الصورة الأكبر اللازمة لمعالجة الحالة الإنسانية المتدهورة، ويجب بذل كل جهد ممكن للحفاظ على السلام في اليمن من أجل تسهيل تهيئة بيئة يمكن أن تطلق التحسينات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وفي هذا الصدد، نجدد نداءنا إلى المجتمع الدولي لربط دعمه لاقتصاد البلد بكل جهد يهدف إلى تخفيف معاناة الشعب اليمني. وفيما يتعلق بمسألة ناقلة النفط صافر، نشجع على الرصد الدقيق لتطور عملية الإنقاذ، خاصة في مرحلتها الأولى، ونأمل في تعبئة مالية أكبر لتغطية مرحلتي تلك العملية. ونشجع جميع الأطراف على التعاون مع الأمم المتحدة، من أجل النقل الآمن والسريع للنفط من السفينة المتهالكة إلى الناقلة التي تم الحصول عليها حديثاً.

وأخيرا، تؤكد المجموعة دعمها للتواصل المستمر بين السعوديين والحوثيين، الذي نعتقد أنه يمكن أن يؤدي إلى مقترحات مثمرة يمكن لجميع الأطراف تبنيها نحو تحقيق سلام دائم في اليمن. وبينما ندعو جميع الأطراف إلى إظهار الالتزام بحسن نية، نعتقد أيضا أنه يمكن إحراز تقدم ملموس في المحادثات الجارية إذا تم النظر في عدد من العوامل، بما في ذلك إرساء وقف لإطلاق النار ودفع رواتب الموظفين العموميين في الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون، ربما من خلال عائدات النفط والغاز. وسيكون من المفيد أيضا استئناف محادثات أوسع نطاقا بين الأطراف اليمنية من أجل تعزيز عملية شاملة للجميع تهدف إلى تسوية جميع المظالم حتى يمكن إحراز تقدم معقول. وينبغي عدم استبعاد النساء من تلك العملية.

وفي الختام، نشدد على أن العملية السياسية اليمنية الشاملة للجميع التي تيسرها وساطة الأمم المتحدة لا تزال حاسمة لحل النزاع بطريقة مستدامة. إن استمرار إظهار صوت المجلس الموحد بهدف حل الأزمة في اليمن يظل أمرا بالغ الأهمية ويجب حمايته بحرص من أجل تعزيز المكاسب التي تحققت.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا للسيد غروندبرغ على ملاحظاته الثاقبة وجهوده الدؤوبة لصالح مستقبل اليمن بالنيابة عن المجتمع الدولي. إن التزامه وتفانيه في تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في دولة تواجه أزمات متعددة الأوجه أمر جدير بالثناء حقا. كما أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات، وكذلك على العمل الذي قامت به هي ومكتبها في اليمن. وأرحب بوفد اليمن في جلسة اليوم، ويحيط وفد بلدي علما بالإحاطة التي قدمتها ممثلة المجتمع المدني.

إن اليمن يمر بمرحلة محورية. والمحادثات الجارية مع الأطراف المعنية، بقيادة المبعوث الخاص غروندبرغ، تحمل وعودا مبشرة. فهي، إلى جانب المحادثات السعودية – الحوثية التي تيسرها عُمان، تجسد قوة الدبلوماسية كعامل محفز لأيام أفضل. كما أنها بمثابة تذكرة بأنه حتى في ظل أصعب الظروف، يمكن لتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل أن يمهد الطريق نحو تحقيق السلام. ويجب أن نواصل دعم تلك الجهود.

وتكرر البرازيل النداء الذي وجهه المبعوث الخاص غروندبرغ خلال زيارته مؤخرا إلى صنعاء. ولا يجب أن يكون أي اتفاق لوقف إطلاق النار مجرد وثيقة، بل ينبغي أن يُترجم إلى منافع ملموسة تعود على جميع اليمنيين. ويشمل ذلك كفالة إتاحة المزيد من الوجهات والرحلات الجوية من وإلى مطار صنعاء، الذي يشكّل شريان حياة حاسم الأهمية لبلد تشتد حاجته إليه. ويعني أيضا استئناف صادرات البلد من النفط، الذي يشكّل عنصرا أساسيا من عناصر الاقتصاد اليمني وعاملا رئيسيا في تعافيه.

وبالإضافة إلى ذلك، يكتسي فتح الطرق الرئيسية في تعز وغيرها من المحافظات أهمية حيوية لتسهيل حرية حركة السلع والأفراد وتعزيز الانتعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي. وهذه التطورات ضرورية

– لا لتخفيف حدة الأزمة الإنسانية الراهنة فحسب، بل أيضا لتمهيد الطريق إلى الاستقرار الطويل الأمد.

حتى إن لم يكن اليمن يشهد أعمالا عدائية واسعة النطاق، تظل الحالة هناك تشكّل واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم، فثلثا سكان اليمن في حاجة إلى المساعدات. ونحث جميع السلطات المعنية على كفالة حرية التنقل وإمكانية الوصول لجميع العاملين في المجال الإنساني في الميدان. ولا تنحصر المسألة في كفالة إيصال المساعدات الإنسانية، بل إنها تتعلق أيضا بالالتزام بمبادئ حقوق الإنسان وكرامته. فهناك الملايين من الرجال والنساء والأطفال الذين يعتمدون على المساعدات العاجلة والحيوية، وعلينا أن نكفل وصول جميع المساعدات الضرورية إليهم دون عوائق.

ونغتنم هذه الفرصة أيضا لتناول المهمة الملحة المتمثلة في إنقاذ خزان النفط العائم صافر. وتشيد البرازيل بالتفاني الذي تبديه الأمم المتحدة وجميع الجهات المانحة فيما تتخذه من خطوات للانتهاء من هذه العملية بنجاح. ولا تتعلق هذه المبادرة فحسب بمنع وقوع كارثة بيئية؛ بل إنها تنطوي على تجنب أزمة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية المتردية بالفعل في اليمن.

أخيرا، يجب ألا يغيب عن أذهاننا في مناقشاتنا حول تحقيق السلام والاستقرار في اليمن هدف تحفيز التنمية. فالسلام المستدام يتطلب اقتصادا مزدهرا وتوفير الفرص للجميع. وتكتسي المبادرات التي تمكّن الشعب اليمني، لا سيما النساء والشباب، بما في ذلك من خلال إتاحة إمكانية الحصول على التعليم وتوفير فرص العمل، أهمية حاسمة. فأساس الحفاظ على السلام في البلد يكمن في وجود مجتمع يمني قوي يمتلك مؤسسات قادرة على الصمود واقتصادا فاعلا.

وتؤيد البرازيل تأييدا تاما تعزيز الحوار والتعاون، بينما نواصل السعي من أجل أن ينعم اليمن بالسلام والاستقرار والازدهار. وإذ نسير في هذا الطريق معا، نحن على ثقة من أنه يمكننا، من خلال جهودنا الجماعية، أن نساعد اليمن في التغلب على تحدياته الصعبة وتحقيق السلام والتنمية والازدهار.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد هانس غروندبرغ والسيدة إديم ووسورنو على إحاطتيهما، وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن في جلسة اليوم. كما أحطنا علما بإحاطة السيدة ياسمين الإرياني.

لقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية جهودا مكثفة لتهيئة الظروف المناسبة لاستئناف عملية سياسية شاملة يملكها ويقودها اليمنيون وبرعاية الأمم المتحدة. وتم بالفعل تنفيذ عدد من الخطوات المرحب بها، مثل تبادل الأسرى والحفاظ على التهدئة التي بدأت قبل أكثر من عام. ولكننا نتطلع إلى اتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة على أن يصاحبها وقف دائم لإطلاق النار، باعتباره القاعدة الأساسية لنجاح العملية السياسية.

ونشيد بالدور المحوري الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية لحل الصراع في اليمن من خلال مبادراتها وجهودها الدبلوماسية وتواصلها مع جميع الأطراف اليمنية لتحقيق حل سياسي شامل يلبي تطلعات الشعب اليمني. ونرحب في هذا الصدد بزيارة وفدي المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان إلى اليمن مؤخرا، والتي أقر المجلس بأنها تشكّل خطوات قيمة تجاه إجراء محادثات سياسية يمنية – يمنية.

كما نشيد بالمرونة والانخراط البنَّاء لمجلس القيادة الرئاسي اليمني في العملية السياسية. ونثمن مساعي المبعوث الخاص للبناء على الزخم الحالي، وكذلك الدور الهام للأمم المتحدة خلال العام الماضي، الذي شهد انخفاضا ملحوظا في الأعمال العدائية.

وندعو الحوثيين للاستفادة من الفرصة السانحة والتفاعل بإيجابية مع متطلبات السلام. فأي محاولات للمماطلة لن ينجم عنها سوى إطالة معاناة الشعب اليمني الشقيق. لقد بات واضحا أن الحوار يظل السبيل الوحيد للتوصل إلى تسوية سياسية. أما النهج العدائي ومنطق الاستقواء بالسلاح، فهما غير مقبولين ولا يصبان في مصلحة اليمنيين.

ومع استمرار المناقشات وجهود الوساطة، لا يجب أن نغفل عن الأزمة الإنسانية الحادة والأوضاع الاقتصادية الصعبة في اليمن،

والتي تستوجب ضمان إيصال المساعدات لكافة المحتاجين ودعم الاقتصاد وفتح الطرق الرئيسية. ولكننا ننوه بأن تحسين هذه الأوضاع على نحو ملموس ومستدام يتطلب إنهاء الصراع.

ونؤكد على ضرورة إزالة القيود التي يفرضها الحوثيون على عمل المنظمات الإنسانية، وخاصة تلك التي تستهدف النساء العاملات فيها والتي تحد من مشاركة المرأة في الحياة العامة وتعرقل وصول المساعدات للنساء والفتيات.

كما نؤكد على ضرورة توفير حياة آمنة وطبيعية للأطفال اليمنيين وضمان حصولهم على تعليم جيد يعدُّهم للمشاركة في بناء اليمن، بدلا من جرهم إلى المراكز والمخيمات الصيفية التي وظفها الحوثيون – إلى جانب المناهج الدراسية – لنشر أفكارهم المتطرفة.

وختاما، لدينا الآن فرصة سانحة لإحداث تقدم فعلي نحو إنهاء الأزمة اليمنية رغم حساسية المرحلة، مما يقتضي أن تكون رسائلنا موحدة وموجهة نحو وضع مصلحة الشعب اليمني أولا وإدراك أن الحل السياسي هو الكفيل بتحقيق مستقبل مشرق لليمنيين كافة.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والمديرة ووسورنو والسيدة الإرياني على إحاطاتهم.

كما أكد المبعوث الخاص اليوم، فإن اليمن يجد نفسه عند منعطف حرج. وفي ذلك السياق، نشجع الأطراف على مواصلة الحوار والمشاركة البنَّاءة في عملية السلام. ومن الأهمية بمكان اغتنام هذه الفرصة الفريدة التي أتاحها العمل الشاق الذي تضطلع به الأمم المتحدة والعديد من الجهات الفاعلة الإقليمية، مثل المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، لتحقيق السلام الدائم من خلال عملية شاملة للجميع يقودها اليمنيون.

ونرحب بالمحادثات بين المملكة العربية السعودية وعمان والحوثيين كونها وسيلة للدفع قدما بالعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة في اليمن. وتظل وحدة المجلس جوهرية لنجاح جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة في البلد. ونكرر دعوتنا للحوثيين إلى وقف جميع الهجمات والدخول في مفاوضات بحسن نية. ونشجع جميع الأطراف على كفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والشباب في جميع مراحل العمليات السياسية.

ونرحب بأن اليمن لا يزال يشهد أطول فترة هدوء منذ التوصل لاتفاق الهدنة في العام الماضي، بالرغم من بعض الاشتباكات التي حدثت مؤخرا. وفي ذلك السياق، يشكّل التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار على الصعيد الوطني ضرورة مطلقة إذا أردنا أن نوقف المعاناة التي سببتها الحرب على مدى السنوات الثماني الماضية. فالاحتياجات الإنسانية هائلة. ونشيد هنا بالعمل الحيوي الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتوفير شريان حياة للملايين، لا سيما النساء والأطفال، ومكافحة الانتهاكات الجسيمة، من قبيل العنف الجنساني وإساءة معاملة الأطفال. ونقدر بشكل خاص ما تضطلع به العاملات المحليات في المجال الإنساني من عمل للوصول إلى من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة، لا سيما الفتيات والأطفال، ونستهجن جميع الأفعال التي تقيد عملهن أو تعرض حياتهن للخطر. وندعو جميع الأطراف إلى تيسير توزيع آمن وسريع ومن دون عوائق للإغاثة الإنسانية على جميع المدنيين المحتاجين إليها وحماية العاملين في المجال الإنساني وأصوله تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وتشجب ألبانيا جميع حالات الاختطاف في اليمن. ونكرر دعوتنا إلى الإفراج الفوري عن موظفي المنظمات غير الحكومية وموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من المدنيين المحتجزين، بمن فيهم اليمنيون العاملون لدى الولايات المتحدة والأمم المتحدة.

ويبعث فينا الأمل وصول NAUTICA بالقرب من الموقع وندعو إلى بداية سلسة لعملية نقل النفط من ناقلة النفط صافر. ونشيد بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاضطلاع بهذه العملية وبجميع الجهات المانحة على جهودها لضمان الموارد اللازمة لإنجاز هذه العملية المعقدة.

وفي الختام، أعيد تأكيد دعم ألبانيا الكامل لعمل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في تسهيل التدفق الحر للسلع في اليمن. وستواصل ألبانيا دعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم في اليمن من خلال عملية شاملة بقيادة يمنية تحت رعاية الأمم المتحدة.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): تحيط إكوادور علما بالمعلومات التي قدمها المبعوث الخاص، السيد هانز غروندبرغ، ونائبة مدير العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة إديم ووسورنو، وممثلة المجتمع المدني، السيدة ياسمين الإرياني، وتقدرها. كما أرحب بوجود الممثل الدائم لليمن في القاعة اليوم.

وأشيد بجهود المبعوث الخاص غروندبرغ وفريقه في اليمن وبالعمل الذي يقومون به لتعزيز الاتفاقات السياسية التي تم التوصل إليها في الأشهر الأخيرة، بهدف نهائي هو مساعدة الشعب اليمني على التغلب على النزاع وتحقيق سلام مستدام وبدء السير على الطريق نحو المصالحة الوطنية. إن السياق الذي يتشكل في اليمن هو نتيجة تنفيذ استراتيجيات في مناطق مختلفة وإشراك مختلف الجهات الفاعلة داخل البلد وخارجها. وفي هذا الصدد، أشير إلى الاستعداد البناء للدخول في حوار فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية، على الصعيد المحلي، وبالموقف الاستباقي لبلدان المنطقة، وبطبيعة الحال، التزام المجتمع الدولي، الذي تابع عن كثب أكثر اللحظات حرجا وأيد التوصل إلى حل نهائي للنزاع بما يتماشى مع أحكام القرار 2140 (2014).

غير أن الهجمات مثل تلك التي وقعت في محافظتي شبوة ومأرب خلال شهر آذار/مارس أو الأحداث المؤسفة مثل التدافع في صنعاء في نيسان/أبريل تهدد بتقويض التقدم الذي أحرز في المفاوضات السياسية وجعل السكان المدنيين يشعرون بالتوتر. ولذلك، فإننا نحث الأطراف على النظر بجدية في التوصل إلى وقف نهائي للأعمال العدائية.

ونعتقد كذلك أن من المهم مواصلة المرحلة الثانية من إطلاق سراح المحتجزين في إطار اتفاق تبادل الأسرى وبدعم من الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر. فتلك الإجراءات تفتح الباب أمام إنشاء نظام شفاف للعدالة والمساءلة، وهو شرط لا غنى عنه لإعادة إرساء سيادة القانون.

وإلى جانب التقدم الذي أحرز على الجبهة السياسية، تعرب إكوادور عن قلقها إزاء خطورة الحالة الإنسانية التي يواجهها الشعب اليمني. لقد تركت سنوات الحرب الثماني آثارا سيكون من الصعب جدا التغلب عليها، وهي تتطلب اهتماما ودعما مستمرين من المجتمع الدولي. ومما يبعث على القلق أيضا أنه لا تزال هناك عقبات تعوق وصول العاملين في قطاع المساعدة الإنسانية، وخاصة النساء، إلى مناطق البلد الأكثر احتياجا، على الرغم من الأعداد المقلقة للنازحين اليمنيين وأولئك الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. كما إن تصاعد معدلات سوء التغذية لدى الأطفال وزيادة حالات شلل الأطفال والحصبة والدفتيريا والسعال الديكي وصعوبة إنعاش نظام التعليم بسبب تدمير المدارس وعدد الأطفال الذين يقتلون أو يشوهون نتيجة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، تهديدات تؤثر على الأطفال اليمنيين وتستحق اتخاذ إجراءات فورية وفعالة.

إننا نشيد بعمل الأطراف المشاركة في حل وضع ناقلة صافر، فضلا عن مساهمات المانحين الملتزمين، التي ستسمح، وأرجو أن يكون قريبا، بأن تبدأ المرحلة الأولى من نقل النفط، وبالتالي تجنب التهديد البيئي الذي يلوح في الأفق فوق اليمن والمنطقة.

فيجب رسم خارطة طريق للتغلب على عواقب الحرب في اليمن على أساس نهج شامل وتعددي وطويل الأجل. ووفقا للقرار 2140 (2014)، تحث إكوادور على أن تشمل جميع مراحل عملية التفاوض وحفظ السلام مشاركة المرأة، مستفيدة من خبرتها كبانية سلام ومدافعة عن حقوق الإنسان.

وأخيرا، نكرر التأكيد على أهمية إشراك جهود جميع الجهات الفاعلة في دعم تنسيق انتقال سياسي بقيادة يمنية تحت رعاية الأمم المتحدة، بهدف ضمان ظروف الرفاه الاقتصادي والتنمية لليمن وشعبه.

السيدة جارو – دارنو (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر مقدمي إحاطاتنا على إحاطاتهم.

لا تزال الهدنة بحكم الأمر الواقع قائمة في الميدان، وهذا أمر إيجابي، على الرغم من أن تقلب الحالة يستدعي استمرار اليقظة. وفيما يتعلق بالهدنة، نرحب بالزخم الحالي. والسياق موات لإرساء أسس الثقة بين الأطراف. ويجب علينا أن نستفيد من هذا السياق المؤاتي لإضفاء الطابع الرسمي على اتفاق بشأن وقف دائم لإطلاق النار على الصعيد الوطني. وتدعو فرنسا الأطراف، ولا سيما الحوثيين، إلى بذل الجهود اللازمة للتوصل إلى اتفاق من هذا القبيل.

ويبعث الاتفاق الذي تم التوصل إليه في 20 آذار/مارس في جنيف بشأن تبادل الأسرى على الأمل، وندعو إلى مواصلة المناقشات في سويسرا بشأن هذا الموضوع بالاشتراك مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة. وكذلك أود أن أشدد على أهمية آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، التي يمكن أن تتوقف عن العمل هذا الصيف بسبب الافتقار إلى التمويل؛ فهي آلية لا غنى عنها لبناء الثقة بين الأطراف والسماح لليمن بمواصلة استيراد السلع الأساسية. وعلاوة على ذلك، ستواصل فرنسا التزامها بالأمن البحري في المنطقة.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، ترحب فرنسا بالإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية وعمان وغيرهما من الجهات الفاعلة الإقليمية الرامية إلى تمكين استئناف العملية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة. وتكرر فرنسا تأكيد دعمها الكامل لعمل المبعوث الخاص، الذي نشيد بجهوده، من أجل التوصل إلى خطة للسلام. إن الحل السياسي الشامل والجامع الذي يأخذ في الاعتبار مخاوف ومصالح جميع اليمنيين هو وحده الذي سيجعل من الممكن إنهاء النزاع. وتشدد فرنسا على أهمية مشاركة السياسيات اليمنيات في المفاوضات؛ فيجب إشراكهن في المناقشات الحالية التي تبدأ الآن.

ويجب ألا ينسينا الأمل في التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار خطورة الحالة الإنسانية. وقد أرسل برنامج الأغذية العالمي الحبوب الأوكرانية إلى اليمن بفضل مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وقد أسهمت فرنسا ماليا في عملية لتحقيق هذه الغاية بمبلغ 6 ملايين يورو.

وعلى الرغم من أن السكان اليمنيين لا يزالون بحاجة إلى المساعدات الغذائية والخدمات العامة، تستمر ظروف الجهات الفاعلة في المجال الإنساني العملية والأمنية في التدهور، لا سيما في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. ونكرر دعوتنا للحوثيين لوضع حد للقيود المفروضة على هذه الجهات الفاعلة، بما في ذلك على وجه الخصوص تلك التي تستهدف العاملات في المجال الإنساني.

وفيما يتعلق بناقلة النفط صافر، نرحب بالتنفيذ الوشيك لعملية الإنقاذ. ونشكر المملكة المتحدة وهولندا على تنظيم مؤتمر للمانحين في 4 أيار/مايو، أعلنتا فيه عن مساهمة جديدة بقيمة مليون يورو، ليصل إجمالي مساهماتنا إلى ما يقرب من 3.3 ملايين يورو. وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والقطاع الخاص إلى مضاعفة جهودهم لسد الفجوة في الميزانية حيث ستصل ناقلة الإنقاذ NAUTICA قريبا إلى البحر الأحمر.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والمديرة ووسورنو والسيدة ياسمين الإرياني على إحاطاتهم اليوم.

يشجع مالطة أن تسمع أن اليمن لا يزال يشهد أطول فترة من الهدوء النسبي منذ بداية الحرب، مع استمرار صمود الجوانب الحاسمة الأهمية للهدنة، على الرغم من انقضائها في تشرين الأول/أكتوبر. وفي الشهر الماضي، شهدنا التقدم الملموس الذي أحرز في شكل تبادل للأسرى، وهي خطوة هامة في بناء الثقة من كلا الجانبين. وندعو الأطراف إلى استخدام هذا الزخم وفترة الهدوء لمواصلة الحوار الهادف والشامل للجميع نحو وقف دائم لإطلاق النار.

وتقر مالطة بالجهود المنسقة التي يبذلها الشركاء الإقليميون في دعمهم للسلام في اليمن وتشدد على أهمية الملكية اليمنية في التفاوض على السلام المستدام.

نشعر بالقلق لسماع أن النساء ما زلن مهمشات في الحوار اليمني الداخلي والمفاوضات متعددة المسارات ونحث على مشاركتهن الكاملة والمتساوية والمجدية على جميع المستويات.

ويجب على جميع أطراف النزاع الالتزام بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والسماح برصد مستقل ومحايد لحالة حقوق الإنسان لتحقيق العدالة والمساءلة لصالح الضحايا.

ويجب أن يظل التخفيف من حدة الوضع الإنساني المتردي في اليمن أولوية في أي مفاوضات بين أطراف النزاع ومجلس الأمن. وكما أُبرز مرة أخرى اليوم، لا يزال الشعب اليمني يعاني من صعوبات بالغة بسبب النزاع الذي طال أمده. ويحتاج ثلثا سكان اليمن، أي أكثر من 21 مليون شخص، إلى مساعدات إنسانية، مع وجود أكثر من 4 ملايين نازح داخليا. والألغام الأرضية سبب رئيسي لوفيات المدنيين، ولا سيما بين الأطفال، ويجب تكثيف جهود إزالة الألغام على وجه السرعة.

لا تزال القيود المفروضة على التنقل تسبب صعوبات للسكان، ولا سيما النساء، وندعو إلى مزيد من حرية التنقل للناس في جميع أنحاء اليمن، فضلا عن تجديد الجهود لفتح الطرق في تعز والمحافظات الأخرى. وتعيق القيود المفروضة على التنقل وغيرها من العوائق البيروقراطية وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين. ونكرر دعوتنا إلى الرفع الفوري لشرط وجود محرم التي تمنع الموظفات اليمنيات من تقديم الخدمات الحيوية التي لا يمكن إلا للنساء تقديمها. وندعو أيضا إلى الإفراج الفوري عن جميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني الذين اختطفوا أو احتجزوا.

وعلى جبهة حقوق الإنسان، نشعر بالقلق إزاء التقارير المتعلقة بالزواج القسري والمبكر والعنف والاستغلال الجنسيين والجنسانيين. ولا تزال الانتهاكات الجسيمة ضد الفتيان والفتيات مستمرة بلا هوادة، بما في ذلك القتل والتشويه والتجنيد وتعطل التعليم.

ولا يزال الاقتصاد اليمني الهش يعاني من ضعف بسبب المؤسسات الاقتصادية المتنافسة وانخفاض قيمة الريال اليمني. وهذا يؤدي إلى التضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وبالتالي تفاقم انعدام الأمن الغذائي، الذي يؤثر على 17 مليون يمني. ويجب بذل المزيد من الجهود لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد اليمني، وكذلك لحماية تدفق السلع التجارية إلى اليمن وداخله.

وأختتم بياني بالإشادة بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة التي نسقتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بناقلة النفط صافر. ويسرنا جدا أن نرى السفينة البديلة، نوتيكا، تقترب من وجهتها في البحر الأحمر. وتلك خطوة حاسمة نحو إزالة التهديد الوشيك المتمثل في وقوع كارثة بيئية واقتصادية وإنسانية، ونأمل أن نرى بدء نقل النفط في أقرب وقت ممكن. إن ضمان تمويل المشروع بالكامل للسماح بالتنفيذ الفوري ومن دون انقطاع أمر بالغ الأهمية. وبتلك الروح، قدمت مالطة مساهمة مالية في مؤتمر إعلان التبرعات الذي استضافته هولندا والمملكة المتحدة في وقت سابق من هذا الشهر. ونكرر دعوة الأمم المتحدة إلى تقديم المزيد من التبرعات لسد الفجوة في الميزانية.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والمديرة ووسورنو والسيدة الإرياني على إحاطاتهم.

يشجعنا أن نسمع عن الخطوات القيمة المتخذة نحو وقف شامل لإطلاق النار وإجراء محادثات سياسية يمنية شاملة للجميع تحت رعاية الأمم المتحدة. وتكرر اليابان ما جاء في البيان الصحفي لمجلس الأمن الصادر في الشهر الماضي (SC/15272) من الترحيب بالزيارة التي قام بها وفدا المملكة العربية السعودية وعمان مؤخرا إلى صنعاء.

ومن المهم ضمان أن الجهود التي تبذلها أطراف النزاع ودول المنطقة ستصب في عملية سياسية تتوسط فيها الأمم المتحدة ويملك زمامها اليمنيون نحو تحقيق سلام دائم في اليمن. وفي ضوء ذلك، نؤيد الدور الحاسم للمبعوث الخاص وجهوده للعمل مع أصحاب المصلحة اليمنيين والإقليميين. إن الشمولية في الاتصالات بين الأطراف أمر بالغ الأهمية، ونحن نشيد بالجهود التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة اليمنيين لتجاوز خلفياتهم السياسية والتاريخية المختلفة.

وبالإضافة إلى الشمولية، فإن التنفيذ بحسن نية للاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال العملية السياسية التي توسطت فيها الأمم المتحدة ويمتلك زمامها اليمنيون أمر ضروري لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في أفضل السبل التي يمكنه بها ضمان المضي قدما في هذا التنفيذ.

وبينما نتحدث عن التقدم المحرز على المسار السياسي، دعونا لا نغض الطرف عن معاناة الشعب اليمني الذي يعاني من أسوأ أزمة إنسانية في العالم. وأود أن أذكر بأن وزراء خارجية مجموعة الدول السبع دعوا الحوثيين إلى رفع أي عقبات أمام إيصال المساعدة الإنسانية، وخاصة فيما يتعلق بالنساء والفتيات. وعلى مجلس الأمن أن يشدد على أهمية استمرار المساعدات الإنسانية لليمن. وبما أن الاستقرار السياسي يحتاج إلى أن يرتكز على الاستقرار الاقتصادي، يجب على المجتمع الدولي أن يسهم بفعالية في تحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي.

وفيما يتعلق بناقلة النفط صافر، نعرب عن تقديرنا لمبادرتي المملكة المتحدة وهولندا باستضافة مؤتمر إعلان التبرعات في 4 أيار/مايو. وفي بيان وزراء خارجية مجموعة الدول السبع الصادر في نيسان/أبريل، انضممنا، بصفتنا رئيسا، إلى زملائنا من بلدان المجموعة في دعوة جميع الأطراف ذات الصلة والمجتمع الدولي إلى دعم تنفيذ الخطة المتعلقة بناقلة النفط. ونشيد بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعجيل بالمشروع حتى الآن ونطلب إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى أن تواصل التعاون من أجل سد الفجوة المالية، لأن لنا جميعا مصلحة في منع وقوع كارثة محتملة.

لقد حان الوقت لإحراز تقدم حاسم لكي ننهي أخيرا هذه الأزمة البيئية والإنسانية والاقتصادية العالمية. ويجب أن نغتنم الزخم وألا ندع هذه الفرصة تفلت من أيدينا.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نحن ممتنون لمقدمي الإحاطات اليوم.

الوضع الحالي في اليمن سبب للتفاؤل الحذر. ونلاحظ التقدم الذي أحرزته الأطراف اليمنية في حل الأزمة العسكرية والسياسية المستمرة منذ سنوات في اليمن بدعم من الأمم المتحدة والقوى الإقليمية.

وعلى الجبهة العسكرية، فإن الحالة هادئة بشكل عام. إن عدم وقوع أعمال عدائية واسعة النطاق، على الرغم من عدم وجود هدنة رسمية في الوقت الحاضر، يوضح الكثير عن تصميم الأطراف اليمنية على الانخراط في بحث حقيقي عن حلول مناسبة لوضع حد نهائي للنزاع وتحويل عملية التسوية اليمنية إلى حوار سياسي كامل. ومن الأمثلة الدالة الأخرى التبادل الناجح الواسع النطاق للسجناء والمحتجزين في الشهر الماضي. ونتيجة لذلك، كان هناك عمليات إطلاق سراح من كلا الجانبين، شملت ما مجموعه حوالي 900 شخص.

كما أن الاستقرار الإقليمي يعزز تهيئة الظروف المؤاتية للتسوية. ومن المهم ألا تتوقف تلك العملية. وعلى القيادة اليمنية اتخاذ خطوات أكثر نشاطا لإيجاد حلول توفيقية. إن تحقيق السلام في البلد سيكون إشكاليا ما لم يقدم الجانبان تنازلات بناءة. ولذلك، فإننا نقدر جهود الوساطة الجارية التي تبذلها القوى الإقليمية، بما فيها المملكة العربية السعودية وعمان. وبفضلهم، اقترب اليمنيون من الاتفاق على عدد من القضايا العسكرية والسياسية، التي من شأنها أن تعزز وقف الأعمال العدائية وتخفف من حدة الأزمة الإنسانية الحادة.

ومن جانبنا، سنواصل مساعدة جهود الوساطة الدولية في اليمن من خلال مواصلة الاتصال مع جميع القوى السياسية الرائدة في البلد ومحاولة ضمان أن تتبع نهجا بناء. إن الهدف المشترك للمجتمع الدولي بشأن اليمن هو تحقيق تسوية شاملة بدلا من تحقيق أهداف فردية لأي جهة، بما في ذلك في قطاع الطاقة. إننا بحاجة، أولا وقبل كل شيء، إلى العمل من أجل حل العديد من المسائل الأساسية التي تعيق تسوية الأزمة اليمنية ولا تؤثر على اليمن فحسب، ولكن على الدول المجاورة له أيضا. ونؤيد عمل المبعوث الخاص غروندبرغ ونأمل أن تمكننا جولاته الدبلوماسية النشطة من التوصل إلى وقف مستدام وطويل الأجل لإطلاق النار، مما يهيئ الفرص لبدء حوار وطني كامل وشامل تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي مرحلة معينة، سيتعين علينا أن ننظر في استكمال الأسس القانونية الدولية لهذه التسوية على نحو يجسد الحالة الحقيقية على أرض الواقع.

ولئن كانت فترة التهدئة الطويلة قد وفرت بعض أوجه الراحة لليمنيين العاديين في حياتهم اليومية، فإن الحالة الإنسانية في البلد

لا تزال مزرية. فلا تزال العديد من المناطق تعاني من نقص في الضروريات الأساسية، بما في ذلك الإمدادات الغذائية والطبية، ويجب الاستمرار في توفيرها للشعب اليمني على أساس غير تمييزي. ونؤيد التشغيل الجاري لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن، التي لا يمكن المبالغة في تقدير أهمية دورها. ولا نزال على اقتناع بأن أي قيود على إيصال المساعدة الإنسانية، فضلا عن أي عقبات تعترض عمل العاملين في المجال الإنساني، أمر غير مقبول.

وفي الختام، نود أن نشير مرة أخرى إلى القرار 598 (1987) والمبادرات الأخرى الرامية إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي، بما في ذلك مفهوم روسيا المستكمل للأمن الجماعي.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والسيدة ووسورنو والسيدة الإرياني على إحاطاتهم.

إنها لحظة تبعث على التفاؤل بالنسبة لليمن ولا تزال هناك فرصة سانحة لتحقيق سلام أكثر رسوخا ودواما يقوم على الأساس الذي أرسته الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة والمفاوضات المكثفة التي جرت في العام الماضي. ونقدر جهود الشركاء الإقليميين، ولا سيما المملكة العربية السعودية وعمان. فقد مثلت زيارة الوفدين السعودي والعماني إلى صنعاء الشهر الماضي والإفراج عن ما يقرب من 900 محتجز من جميع أطراف النزاع خطوات هامة نحو المضي قدما. كما نشيد بمساهمة حكومة الجمهورية اليمنية في هذا التقدم.

إن الأطراف الآن لديها فرصة لإحلال السلام في اليمن. ونحثها على اغتنام ذلك الزخم وتكثيف جهودها لسد الفجوات المتبقية والتوصل إلى اتفاق أكثر شمولا. ونلاحظ أن مثل هذا الاتفاق يجب أن يؤدي إلى استئناف صادرات النفط الحكومية ويمهد الطريق لعملية سياسية شاملة بين اليمنيين. وينبغي أن تشمل هذه العملية أيضا أصوات المجتمع المدني والنساء وأفراد الفئات المهمشة، وينبغي أن تتناول دعوات اليمنيين من أجل العدالة والمساءلة والإنصاف من انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى نحو ما قلنا من قبل، هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم في اليمن. وستظل قيادة الأمم المتحدة حاسمة لنجاح هذه العملية السياسية. ويقف المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، وراء المبعوث الخاص غروندبرغ ويثني على التزامه الثابت بإيجاد حل سلمي للنزاع. ونحث الأطراف على مواصلة المشاركة معه عن كثب في جهود السلام التي تقودها الأمم المتحدة بغية الاستفادة من التقدم المحرز حتى الآن.

وعلى الرغم من ذلك التقدم نحو السلام ووقف التصعيد الذي دام الآن 13 شهرا، لا تزال الحالة الإنسانية مروعة، كما سمعنا اليوم. ونحث المانحين على التبرع بسخاء لنداء اليمن الإنساني. فلا تزال هناك فجوة تمويلية تزيد عن 3 بلايين دولار – وهي مبالغ ضرورية لمساعدة أكثر من 21.6 مليون يمني، أو ما يقرب من ثلثي إجمالي سكان اليمن. وقد شعرنا ببالغ الحزن إزاء حادث التدافع الذي وقع في صنعاء خلال شهر رمضان المبارك، والذي خلف ما لا يقل عن 78 قتيلا وعشرات الجرحى. ونعرب عن تعازينا لأسر المتوفين ولكل من تضرر من ذلك الحادث المأساوي. كما ندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن موظفينا اليمنيين في صنعاء، الذين احتجزوا قسرا منذ ما يقرب من 18 شهرا.

وأخيرا، إلى جانب فرصة إحراز التقدم نحو تحقيق سلام مستدام، هذه أيضا لحظة فريدة لمعالجة التهديد الذي تشكله ناقلة النفط "صافر" على اليمن والمنطقة. وكان شراء الأمم المتحدة لسفينة بديلة، "ناوتيكا"، خطوة حاسمة. ويمثل وصول ناوتيكا إلى البحر الأحمر في وقت سابق من هذا الشهر إنجازا هاما آخر في تنفيذ المشروع. ونشيد ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم للأمم المتحدة في اليمن، ديفيد غريسلي، على جهودهما للتصدي للتهديد الحقيقي والوشيك الذي تشكله ناقلة النفط "صافر"، ونتطلع إلى إطلاق العملية في وقت لاحق من هذا الشهر. وبينما نحتفل بذلك التقدم، لا تزال الأمم المتحدة بحاجة إلى جمع أموال إضافية لذلك الجهد. وندعو الدول الأعضاء إلى المساهمة وتشجيع القطاع الخاص والجماعات البيئية على المساعدة في سد فجوة التمويل حتى يمكن لهذه العملية الحاسمة أن تمضي قدما.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن هذه لحظة تبعث على التفاؤل لليمن وتعد فرصة سانحة. وأود أن أشدد على أن لحظات الأمل كهذه ليست مضمونة. لذلك نواصل حث الأطراف على اغتنام الفرصة والتكاتف وإحلال سلام دائم من أجل الشعب اليمني.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة سويسرا.

أود أن أبدأ بالانضمام إلى زملائي في توجيه الشكر للمبعوث الخاص غروندبرغ ومديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة ووسورنو، على إحاطتيهما وجهودهما لصالح السلام وحماية المدنيين في اليمن. والشكر موصول أيضا إلى السيدة الإرياني على بيانها وتوصياتها لأعضاء المجلس. وأرحب بحضور الممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

لقد تم إبلاغنا في الأشهر الأخيرة بالتقدم المحرز في مفاوضات السلام الجارية. ومن الأهمية أن نواصل التركيز على التطلعات المشروعة للسكان المدنيين وأن نواصل تلبية احتياجاتهم الإنسانية الفورية. وفي هذا السياق، تود سويسرا أن تكرر النداء الذي وجهته أكثر من 100 منظمة غير حكومية دعت الأطراف اليمنية.

”الحفاظ على التركيز الشديد على التوصل إلى اتفاق هدنة جديد والشروع في خطوات نحو عملية سلام يمنية حقيقية وطويلة الأمد وشاملة“.

وتود سويسرا أن تسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية. أولا، نرحب بجميع جهود السلام المستمرة وبالتزام عمان والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص. ونؤكد على أهمية تحقيق تقدم سريع وملموس يعود بالنفع على جميع الناس. ومن الأهمية بمكان الاستفادة من الزخم الحالي. ولذلك، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى بذل قصارى جهدها لإنجاح عمليات الحوار الجارية. وفي الوقت نفسه، نشجع جميع الأطراف على الاتفاق دون تأخير على تدابير جديدة لبناء الثقة، مثل الإفراج مؤخرا عن السجناء. إن فرحة تلك العائلات التي تم لم شملها خلال احتفالهم بالعيد لا تزال حية في أذهاننا.

ثانيا، يجب أن يتجلى ذلك الزخم الإيجابي في تحقيق تسوية سياسية شاملة بين اليمنيين تحت رعاية الأمم المتحدة. ويجب أن يكون المجتمع المدني، ولا سيما النساء، جزءا منه. فأصواتهن لها أهميتها ويجب أن تسمع. وفي هذا الصدد، من الضروري أن يتمكن من المشاركة بصورة كاملة ومتساوية ومجدية، دون تهديدات أو أعمال انتقامية. ويجب ألا ندخر جهدا في تعزيز حريات المرأة. وفي هذا السياق، نؤيد التوصيات ذات الصلة التي اقترحتها السيدة الإرياني في بداية جلستنا.

ثالثا، نشاطر قلقنا العميق إزاء الحالة الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي يواجهها السكان المدنيون في اليمن مع دخولنا العام التاسع من النزاع. ولذلك، فإننا ندين بشدة جميع القيود المفروضة على المنظمات الإنسانية، ولا سيما العاملات في المجال الإنساني. ونذكر جميع الأطراف بالتزامها بموجب القانون الدولي الإنساني بالسماح بإيصال المعونة بسرعة وأمان ودون عوائق، بما في ذلك من خلال توفير الوثائق اللازمة للعاملين في المجال الإنساني، وتيسير ذلك.

وعلاوة على ذلك، بدون إحلال سلام دائم، تظل حماية الأطفال من العنف المتصل بالنزاع تحديا كبيرا، كما يتضح من الزيادة في الحوادث التي يتعرض لها الأطفال ضحايا الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. ولذلك، ندعو جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل والسريع لخطط عملها والوفاء بالتزاماتها الأخرى بإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها. ويجب بذل جهود متواصلة من أجل الأجيال المقبلة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): اسمحوا لي، السيدة الرئيس، في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على رئاستكم للمجلس في هذا الشهر، وأعرب عن خالص أمنياتي لكم ولوفدكم الصديق بكل التوفيق، وأشكر سلفكم روسيا الاتحادية على رئاستها الموفقة لأعمال المجلس في الشهر

الماضي. كما أشكر السيد هانس، وأشكر السيدة إديم ووسورنو، أشكر السيدة ياسمين الإرياني على إحاطاتهم.

تثمّن حكومة بلدي كل الجهود والمساعي الإقليمية والدولية وجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، بما في ذلك جهود الوساطة التي يبذلها الأشقاء في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان الهادفة إلى تجديد الهدنة وإنهاء الصراع وتحقيق السلام الشامل والمستدام المبني على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي المقدمة القرار 2216 (2015). ونؤكد على أهمية دعم مجلس الأمن لتلك الجهود الإقليمية للخروج من هذه الأزمة. كما تؤكد الحكومة اليمنية التزامها بخيار السلام وحرصها على التعاطي الإيجابي والبنّاء مع كل الجهود التي تصب في اتجاه الوقف الشامل لإطلاق النار وإطلاق عملية سياسية بقيادة يمنية – يمنية تقودها الأمم المتحدة، وتحقيق التطلعات المشروعة للشعب اليمني في الأمن والاستقرار والتنمية.

ولكن ما نشاهده اليوم أن الميليشيات الحوثية، التي اختارت إشعال هذا الصراع، هي اليوم من يختار استمراره من دون الاكتراث بمعاناة اليمنيين وآمالهم في السلام والأمن والاستقرار والحرية. فأفعال هذه الميليشيات تثبت لنا يوما بعد يوم عدم جديتها في التعامل المسؤول مع جهود السلام، إذ لا تزال تهدد بالعودة إلى الحرب واستئناف الصراع وإراقة المزيد من دماء اليمنيين ومفاقمة الأزمة الإنسانية، وتواصل انتهاكاتها المستمرة لقواعد القانون الدولي الإنساني وقواعد قانون حقوق الإنسان، وتقييد الحقوق والحريات، بما في ذلك فرض نظام المحرم وحرمان النساء اليمنيات من حقوقهن الأساسية في المشاركة الفاعلة في بناء المجتمع اليمني وتطويره، واعتقال الصحفيين واستهداف التجمعات السكنية المدنية، والتي نتج عنها وفاة العديد من المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال، وموجة نزوح داخلي. كما تقوم هذه الميليشيات بحشد مقاتليها في الجبهات، وتعمل على إنشا ء المراكز الصيفية العسكرية لاستقطاب وتجنيد مئات الآلاف من الأطفال والزج بهم في الخطوط الأمامية في أكبر عملية تجنيد تشهدها البشرية في ظل صمت دولي أمام هذا التجنيد لأطفالنا في اليمن. وتواصل هذه الميليشيات تفخيخ الأراضي اليمنية بزراعة الألغام والمتفجرات التي تحصد أرواح اليمنيين بشكل يومي.

كما تعمل على تجويع وإفقار المجتمع والتضييق على الأعمال الخيرية والتجارية، الأمر الذي ترتب عنه، كما شاهدتم في الشهر الماضي، الجريمة البشعة التي راح ضحيتها أكثر من ثمانين قتيلا وعشرات الجرحى في صنعاء في الشهر الماضي. ولأكثر من 8 سنوات، تقبع مدينة تعز و 4 ملايين من ساكنيها، تحت رحمة الحصار الحوثي الخانق، الذي لا يزال مستمرا ليومنا هذا بعد أن تنصّلت الميليشيات الحوثية من التزاماتها وفقا لاتفاق الهدنة واتفاق ستوكهولم قبل ذلك. بل إ هذه الميليشيات توغل في اعتداءاتها ومحاولاتها لإحكام هذا الحصار الغاشم أكثر فأكثر، بما في ذلك عبر استهدافها للبنى التحتية بشكل متكرر، وآخرها استهداف طريق الكدحة الحيوي في تعز، بتاريخ 5 أيار/مايو من هذا العام بالقذائف والطائرات المسيرة، والذي تستمر فيه الأعمال الإنشائية بهدف تخفيف معاناة السكان. وتدعو الحكومة اليمنية المجتمع الدولي وهذا المجلس الموقر إلى الاضطلاع بدوره ومسؤولياته وممارسة المزيد من الضغوط على الميليشيات الحوثية، ومن خلفها إيران، للجنوح للسلام والتعاطي بإيجابية مع مساعي السلام وإنهاء المعاناة الإنسانية التي طال أمدها، كما نشدد على أهمية مراقبة سلوك هذه الميليشيات حرصا على إنجاح الجهود الرامية إلى إنهاء الصراع.

وفي ضوء كل التحديات الاقتصادية والإنسانية الراهنة، والأثر الاقتصادي لاعتداءات الميليشيات الحوثية على قطاع النفط واستمرارها نهب الإيرادات الضريبية ورفضها دفع الرواتب وتعميق معاناة المواطنين في مناطق سيطرتها، وممارسة الصلف والتعنت تجاه تجديد الهدنة، تبذل الحكومة اليمنية جهودا كبيرة للتخفيف من معاناة شعبها وتلبية الحد الأدنى من الخدمات الأساسية رغم شح الإمكانيات والظروف الاقتصادية العصيبة. وتواصل، بتوجيه من مجلس القيادة الرئاسي،

العمل على تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية في القطاعات الحكومية بالتنسيق مع الأشقاء في تحالف دعم الشرعية، بهدف إنهاء حالة الضعف في أداء المؤسسات سواء على المستوى المركزي أو المحلي نتيجة الظروف والتحديات الحالية المتعددة.

وفي هذا الصدد، تثمّن الحكومة اليمنية عاليا الدور الريادي للأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في تنفيذ العديد من المشاريع التنموية، والتدخلات الإنسانية الحاسمة ونقلها إلى مرحلة التنمية المستدامة، فقد أضحى هذا الدور شاهدا على الشراكة الاستراتيجية والروابط الأخوية بين الشعبين الشقيقين. وتدعو الحكومة اليمنية الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية المانحة لتعزيز أوجه الدعم الاقتصادي والتنموي والإنساني لليمن، للمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجاوز التحديات الراهنة وتخفيف معاناة الشعب اليمني.

ستبقى تلك الصور المؤثرة لمئات المفرج عنهم مؤخرا عالقة في الذاكرة وهم يجهشون بالبكاء فرحا بتنفس هواء الحرية، التي ما كانت لتحقق لولا المرونة التي أبداها الفريق الحكومي المفاوض وجهود الأشقاء في المملكة العربية السعودية ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام واللجنة الدولية للصليب الأحمر، في سبيل إنهاء معاناة الآلاف من أبناء شعبنا اليمني. وتؤكد الحكومة اليمنية مجددا على موقفها الثابت إزاء إنهاء معاناة كافة المعتقلين والأسرى والمختطفين وإغلاق هذا الملف الإنساني بشكل كامل من خلال استكمال تنفيذ اتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين وفقا لمبدأ "الكل مقابل الكل" كما هو منصوص عليه في اتفاق ستوكهولم. وتدعو لمضاعفة الضغوط على الميليشيات الحوثية لوقف استخدام هذا الملف كورقة للابتزاز السياسي، وحثها على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق ستوكهولم والتفاهمات الأخيرة التي تشدد على تبادل الزيارات لمرافق الاحتجاز والكشف عن مصير آلاف المختطفين والمخفيين في سجون الميليشيات، وفي المقدمة محمد قحطان المشمول بقرار مجلس الأمن.

تثمّن الحكومة اليمنية التقدم المحرز في عملية الإنقاذ الآمن للناقلة صافر، وتثني على جهود المملكة المتحدة ومملكة هولندا لسد فجوة التمويل لبدء تنفيذ خطة الإنقاذ العاجلة التي تقودها الأمم المتحدة، وتدعو الدو ل والمنظمات المانحة وأصدقاء البيئة والقطاع الخاص للمساهمة في سد هذه الفجوة. كما تدعو الجهات المنفذة للالتزام بالإطار الزمني والاشتراطات البيئية الصارمة لعملية الإنقاذ بما يتوافق مع القوانيين والتشريعات المحلية والدولية، وأن تكو ن الحلو ل المنفذة حلولا دائمة تجنب اليمن والمنطقة وطرق التجارة الدولية أي أخطار مستقبلية. ونؤكد مجددا حرصنا على تقديم كافة التسهيلات اللازمة لتنفيذ خطة الإنقاذ لتفادي التداعيات الخطيرة لكارثة بيئية واقتصادية وإنسانية وشيكة.

ختاما السيدة الرئيسة، إن الشعب اليمني يتو ق إلى السلام ويتطلّع إلى مستقبل مفعم بالحياة يسوده الأمن والاستقرار والتنمية، ولا يريد مزيدا من المعاناة واستمرار النزاع وإرسال المزيد من الطائرات المسيرة والقذائف التسيارية وزراعة الألغام الأرضية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 11/40